المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

مناصب علماء المالكية في الدولة الأموية في الأندلس وانعكاسها على وحدة الأندلس الفكرية

د/ عبد العزيز بن محمد بن عبد الله اليحيي

ملخص الدراسة:

لم يكد المذهب المالكي يضع أقدامه في الأندلس ابتداءً من عهد الأمير هشام بن عبدالرحمن الداخل، حتى رحب به أمراء بني أميه، وبذلوا جهوداً كبيرة في المساعدة على انتشاره والالتزام به ودعمه، والدعوة إلى التمذهب به وترك ما سواه من المذاهب الأخرى، وفي محاولة منهم لتثبيته وحمل الناس عليه أجبروا كثيراً من فقهاء وعلماء المذهب المالكي على تولي المناصب الدينية بداية ثم الإدارية، ووصل الأمر إلى إسناد جميع الصلاحيات الدينية إلى فقهاء ذلك المذهب، وفي ضوء هذا الدعم الكبير للمذهب المالكي أسند أمراء بني أمية إلى هؤلاء المالكية كثيراً من المناصب الدينية والإدارية مثل القضاء والمظالم وولاية السوق وأئمة المساجد والإفتاء، والشرطة والوزارة والولايات المختلفة ، ووصل الأمر إلى مشاركة بعضهم في وضع أنظمة الدولة،ومع أن كثيراً من المناصب التي سبق ذكرها كانت متداخلة بشكل كبير، إلا أن تولية فقهاء المالكية مثل هذه المناصب الخطيرة، والعهد لهم بأمور كثيرة كالسفارات والأمانات والثغور والمغازي، أكبر دليل على نيلهم الثقة الكاملة لدى حكام بني أمية، والذين كانوا بدورهم يدفعون باتجاه التمكين لهم، وتأصيل الإتجاه الفكري الواحد في الأندلس.وبهذا نستطيع القول إن فقهاء المالكية نجحوا في مهامهم التي أسندت إليهم، وحازوا ثقة أمراء البيت الأموي وعامة الناس، بدليل استمرار الاعتماد عليهم، واستفاد منهم أمراء البيت الأموي في تعزيز التفاعل السياسي والاجتماعي بينهم وبين المجتمع الأندلسي، عن طريق هؤلاء الذين يحظون بثقة غالبية الشعب.

الكلمات المفتاحية:

المذهب المالكي ، المناصب الدينية، المناصب الإدارية، القضاء، المظالم، ولاية السوق، أئمة المساجد، الإفتاء، الشرطة، الوزارة، والولايات المختلفة.

Abstract

No sooner had the Maliki school of thought established itself in Andalusia, starting from the reign of Prince Hisham bin Abdul Rahman al-Dakhil, than the princes of the Banu Umayyah welcomed it, and they made great efforts to help spread it, adhere to it, support it, and call for adherence to it and abandon all other schools of thought, and in an attempt to stabilize it. When people were forced to do so, they forced many of the jurists and scholars of the Maliki school of thought to assume religious positions, first and then administrative ones. The matter reached the point of assigning all

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

religious powers to the jurists of that school of thought, and in light of this great support for the Maliki school of thought, the princes of the Banu Umayyad family assigned to these Malikis many religious and administrative positions, such as The judiciary, grievances, market guardianship, imams of mosques, fatwas, police, ministry and various states The matter reached the point of some of them participating in establishing the state's systems, and although many of the previously mentioned positions were greatly intertwined, the fact that the Maliki jurists held such dangerous positions, and were entrusted with many matters such as embassies, secretariats, borders, and battlefields, is the greatest evidence of their gaining the full confidence of the rulers. The Umayyads, who in turn were pushing for their empowerment and the establishment of a single intellectual trend in Andalusia. Thus, we can say that the Maliki jurists succeeded in their tasks assigned to them, and gained the trust of the princes of the Umayyad House and the general public, as evidenced by continued reliance on them, and the princes of the Umayyad House benefited from them in Strengthening political and social interaction between them and Andalusian society, through those who enjoy the trust of the majority of the people.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين... وبعد:

تعرضت الأندلس بعد مدة وجيزة من الفتح الإسلامي لموجة واسعة من الفتن والحروب الأهلية، فجرت خلافات وحروب بين العرب والبربر أولاً، ثم بين العرب اليمنية والعرب المضرية ثانياً، ولم تهدأ هذه الفتن والحروب إلا بدخول عبدالرحمن بن معاوية بن هشام (الداخل) الأندلس، وانتصاره على واليي الأندلس يوسف الفهري وصاحبه الصميل بن حاتم في معركة المصارة، في ذي الحجة من عام (١٣٨هـ/٧٥٦م)، ومن ثم تأسيسه الدولة الأموية فيها.لقد كان لدخول المذهب المالكي إلى الأندلس في السنوات الأولى من حكم بني أمية ودور حكامها في تثبيته والالتزام به ودعمه، ثم رحلة العديد من العلماء الأندلسيين إلى المشرق وتلقيهم العلم هناك، واستعانة بني أمية بهم بعد رجوعهم إلى الأندلس سواء من كان منهم يعتنق المذهب المالكي أو غيره من المذاهب السنية، وتقريبهم ورفعهم لأعلى المناصب في الدولة، واستخدامهم في التقريب بينهم وبين عامة الناس، والاستفادة منهم في محاربة الأفكار الدخيلة، كان لذلك كله أبلغ الأثر في رسم الوحدة الفكرية للأندلس ونجاحها بشكل منقطع النظير.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

مشكلة الدراسة :

رحب أمراء البيت الأموي بالأندلس بالمذهب المالكي بعد دخوله إلى الأندلس ، ودعموه، ورأو فيه خير داعم لهم في سبيل المحافظة على هذا القطر البعيد عن مهد الإسلام، خصوصاً أن وضع الأندلس حال وصول أمراء بني أمية لهذا القطر يموج بخلافات واختلافات وأطماع، لذا اسندوا لهم كثيراً من المناصب الدينية والإدارية مثل القضاء والمظالم وولاية السوق وأئمة المساجد والإفتاء، والشرطة والوزارة والولايات المختلفة، ونجح هؤلاء المالكية في جمع الناس وتوحيدهم تحت راية بني أمية نظراً للثقة التي يحظى بها هؤلاء العلماء بالنسبة لعامة الناس.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الحكام الأمويين في تحقيق الوحدة الفكرية في هذا القطر البعيد عن مهد الإسلام،من خلال التمكين للمذاهب السنية وفي مقدمتها المذهب المالكي، والالتزام به ودعمه مع غيره من بعض المذاهب السنية، ومجالسة العلماء وتعيينهم في المناصب الرسمية للدولة، ومشاركتهم في تطبيق بعض الأنظمة.

التمهيد:

منذ أن ظهرت الدولة الأموية في الأندلس كانت تشعر أنها بحاجة لإضفاء الشرعية على حكمها، وقد رأت أنها تستطيع تحقيق هذا المقصد بالاعتماد على العلماء والفقهاء الذين يحظون بالثقة والقبول عند عامة الناس، خصوصاً أن الأندلس في تلك الفترة كانت تزخر بالعديد منهم، ومن ثم كان هناك توجه من حكام بني أمية إلى الاستعانة بالعلماء في أعمال دولتهم، فقد أسندوا إليهم العمل في عديد من الخطط التي كانت تنقسم إلى نوعين دينية وإدارية، فمن النوع الأول شغل العلماء منصب القضاء، والردوالمظالم، والسوق، وإمامة الصلاة، والإفتاء، ومن النوع الثاني شغل العلماء منصب الشرطة، والوزارة، وولاة الأقاليم.

وقد كان حكام الأندلس يجتهدون في البحث عن الصالح من العلماء لولاية تلك الخطط،قال أحمد بن خالد:"كان من شأن الخلفاء رحمهم الله السؤال عن أخبار الناس، والكشف عن أهل العلم والخير منهم، والتعرف على أماكنهم من قرطبة أو غيرها من الكور، فكانوا إذا احتاجوا إلى رجل يصلح لخطة من خططهم استجلبوه".

وسوف نستعرض بعض الخطط التي شغلها علماء وفقهاء المالكية في الأندلس أثناء الحكم الأموي لها، ومن أهمها :

١-القضاء:

تأتي مؤسسة القضاء كأبرز المؤسسات التي أسندت فيها المهمة للعلماء والفقهاء وحدهم بدون منازعة من أحد، ولا عجب في ذلك، فالشريعة الإسلامية أولت هذه المؤسسة دوراً كبيراً يتمثل في الفصل بين الناس في الخصومات، وتحقيق العدالة بينهم، بالإضافة إلى أمور أخرى تهم عامة المسلمين، كالنظر في أموال اليتامى، والأحباس (الوقف)، والمظالم، وغيرها مما يندرج تحت عمل المؤسسة القضائية، ولما احتاج الأمير عبدالرحمن

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

الداخل إلى تولية قاض للجماعة بقرطبة، بلغه عن رجل بماردة أنه صاحب صلاح وصلابة وورع، فاستجلبه وولاه القضاء، فسار في القضاء سيرة حسنة.

ولما رجع الفقيه معاوية بن صالح من الشام، قدم على الأمير عبدالرحمن الداخل وكان قد بعثه إليها، فولاه القضاء والصلاة، وشارك معه في غزوة سرقسطة، فكان يحيي الليل بالصلاة، فإذا أصبح لبس سلاحه ومضى إلى الصف، حيث القتال ووقف فيه. ولما عزم الأمير هشام بن عبدالرحمن على تولية الفقيه المالكي زياد بن عبدالرحمن القضاء أبى ذلك، وخرج هارباً بنفسه، فقال الأمير هشام ليت الناس كزياد.

وعين الأمير الحكم بن هشام في أول أيامه الفقيه المالكي محمد بن بشير المعافري، فكان خير قضاة أهل الأندلس وأعدلهم وأفضلهم، ولما مرض هذا القاضي اغتمّ الأمير الحكم وحزن حزناً شديداً، ولما سئل في ذلك قال:"كنت قد قلدت محمد بن بشير القضاء بين المسلمين، فكانت نفسي عليه طيبة، وقلبي واثقاً، وكنت مستريحاً من أخبار الناس وظلاماتهم، لما علمت من عدله وثقته، حتى أعلمت في هذه العشية أن الموت قد حضره، فقلقت لذلك واغتممت، وقمت في هذه الساعة أدعو الله وأبتهل إليه أن يوفق لي رجلاً يكون عوضاً منه تسكن إليه نفسي فأوليه قضاء المسلمين بعده".

ومما يؤثر عن القاضي محمد بن بشير أنه كان صلباً في الحق، لا هوادة عنده ولا مداهنة في أحكامه لسلطان، ولا يعبأ بأحد من أهل السلطان أو من لاذ بالأمير من جميع الطبقات.

ولما توفي هذا القاضي عين الأمير الحكم بن هشام ابنه سعيد بن محمد بن بشير مكانه، ولم يوله القضاء إلا بعد امتحانه في أمانته، وتأكده من صلاحه واستقامته.

ويوصف الأمير عبدالرحمن بن الحكم أنه من أكثر أمراء الأمويين في الأندلس تولية وعزلاً للقضاة، حتى أصبح عدد القضاة في عهده في قرطبة لوحدها عشرة رجال. وكان قد عهد بمهمة تعيين القضاة وعزلهم للفقيه المالكي المشهور يحيى بن يحيى الليثي، قال ابن حيان:"اتخذ الأمير عبدالرحمن بن الحكم من الفقيه يحيى بن يحيى الليثي مستشاراً خاصاً في أموره ونوازله، فلم يكن يولي أحداً في القضاء إلا عن رأيه ومشورته، ولا يعزل أحداً إلا بمشورته"، ومما لا شك فيه أن القضاة الذين كان يشير بهم هذا الفقيه يتبعون لمذهب مالك، يقول الحميدي: "كان الفقيه يحيى بن يحيى لا يشير على الأمير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه"، ولا يمكن أن نغفل أن كل ما يحدث من هذه التعيينات إنما كان يقع تحت سمع وبصر وتأييد الأمير، وقد أدى هذا العمل إلى زيادة نفوذ المالكية، وتمكنهم من قيادة دفة الدولة دينياً، ومن ثمَّ العمل على تحقيق وحدتها الفكرية.

وحاول الأمير محمد بن عبدالرحمن إرغام الفقيه المالكي إبراهيم بن محمد بن باز- أحد تلاميذ الفقيه يحيى بن يحيى- على تولي القضاء فرفض، فعرض عليه الأمير أن يكون أحد الذين يحضرون مجلسه ويشاوره في أمور الدولة، فهدد بالهرب من البلد بأكملها، فأعرض عنه الأمير.

ولما قام الأمير محمد بن عبدالرحمن بتعيين الفقيه عمرو بن عبدالله قاضياً – وهو أول من ولي قضاء

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

الجماعة للأمراء الأمويين بالأندلس من الموالي – شق ذلك على العرب وتأثروا منه، وتكلموا فيه، فبلغ ذلك الأمير فقال: وجدت فيه ما لم أجد فيكم، فقال العرب: أما القضاء، فإنا لا نعترض فيه؛ لأنه من سلطانه، وأما الصلاة فإنا لا نصلي وراءه، فولى الأمير الصلاة، عبدالله بن الفرج النميري مكانه.

ولما تولى الأمير المنذر بن محمد الإمارة اختار أحد أهل الصلاح والفضل، ومالكي المذهب، ليكون قاضياً في أيامه، وهو القاضي عامر بن معاوية اللـــخمي، ويقال أنه استشار فيه الفقيه المشهور بقي بن مخلد فأشار به ورغم أن الفقيه بقي بن مخلد غير محسوب على المالكية، إلا أنه يعرف توجه أمراء الدولة الأموية بتعيين المالكية في المناصب الرسمية خصوصاً الدينية منها.

وفي فترة ولاية الأمير عبدالله بن محمد تعاقب على القضاء أربعة رجال، أولهم النضر بن سلمة، فقد قام الأمير عبدالله بإسناد ولاية القضاء إليه بعد عزل قاضي أخيه عامر بن معاوية اللخمي، ثم قام بعزله وولى مكانه موسى بن زياد الشذوني، ولم يدم هذا القاضي طويلاً حيث تم عزله وتعيين قاضٍ جديد مكانه هو محمد بن سلمة، وظل قاضياً حتى مات سنة ٢٨٩هـ، وبوفاته استنفر الأمير عبدالله بن محمد جهده بحثاً عن قاضي يسد مكانه، فكان يستشير ويستخير، ويكرر النظر ويقلب الرأي، وأخيراً أشار عليه بعض وزرائه بالقاضي أحمد بن محمد بن زياد والملقب بالحبيب، فولاه القضاء سنة ٢٩١هـ، فكان آخر قضاته. وقد تداول هؤلاء القضاة المالكيين القضاء مدة ولاية الأمير عبدالله،كما أن بعضهم أُعيد إلى القضاء مرة أخرى بعد الاستغناء عنه، ويدل ذلك على تمكن المالكية من المناصب الرسمية في الدولة الأموية، وتقديم أمراء البيت الأموي لهم حفاظاً على الوحدة الفكرية ودعماً لها.

كما تولى الفقيه المالكي محمد بن عبدالله بن يحيى بن يحيى الليثي، والمعروف بابن أبي عيسى قضاء العديد من مدن الأندلس، والنظر في عمالها، فكانوا لا يقدمون ولا يؤخرون إلا عن أمره، ثم ختم ذلك بقضاء الجماعة بقرطبة، وبجانب القضاء عهد إليه بالعديد من الصلاحيات والأعمال،وهذه الصلاحيات الواسعة لا تمنح عادة إلا للمالكية خصوصاً القضاة منهم، مما يدل على الثقة التي يطرحها أمراء الدولة الأموية بفقهاء ذلك المذهب.

ولما أسند الحكم المستنصر ولاية القضاء إلى الفقيه المالكي محمد بن إسحاق بن السليم، نص على ولايته بكتاب بعثه إليه قال فيه:"بسم الله الرحمن، هذا كتاب أمر به أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله محمد بن إسحاق بن السليم، ولاه خطة القضاء، واختاره للحكم بين جميع المسلمين، ورفعه إلى أعلى المراتب عنده في تنفيذ الأحكام، غير مطلق يده إلا بالحق، ولسانه إلا بالعدل". وكان الخليفة الحكم المستنصر امتداداً للنهج الذي سار عليه أمراء بني أمية في إعطاء الصلاحيات الواسعة لفقهاء المالكية، والتمكين لهم، مما يعكس إعجابهم بالعمل الذي يقومون به هؤلاء في سبيل المحافظة على الوحدة الفكرية للأندلس.

لقد أولى أمراء الدولة الأموية ولاية القضاء اهتماماً خاصاً، واجتهدوا في إسناد القضاء إلى من يتحرون فيه العلم والصلاح والتقى، والتفقه على مذهب مالك بن أنس، ولا أدل على ذلك من تحريهم واستشارتهم واستخارتهم قبل تولية أي من قضاتهم، خصوصاً في عاصمة الدولة قرطبة، لذا لا نستغرب إذا ما علمنا أن غالبية قضاتهم من

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

فقهاء المالكية، ومن أكابر علماء وفقهاء عصرهم.

ومن الأدلة على حرصهم على تولية الأكفاء من الفقهاء والعلماء قصة حصلت للأمير محمد بن عبدالرحمن، فقد كان أميراً على ماردة من قبل والده عبدالرحمن، فقام غلمان له بأخذ جارية حسناء ليهودي، فاشتكى اليهودي للقاضي سليمان بن أسود، وكان في ذلك الوقت قاضياً للأمير عبدالرحمن على ماردة، فأرسل القاضي للأمير محمد بن عبدالرحمن يخبره بالخبر، ويتوعده إذا لم يتم إرجاعها لليهودي فسيذهب بنفسه إلى قرطبة، ويخبر الأمير عبدالرحمن بن الحكم ويستعفى من القضاء، فردت الجارية إلى اليهودي، ولما تولى الأمير محمد بن عبدالرحمن الإمارة سارع بتولية هذا القاضي وجعله قاضياً للجماعة بقرطبة رغم ماكان منه، إلا أنه ولاه وأعزه وأدنى منزلته(، وإن دلَّ ذلك على شيء، فإنما يدل على حرص هذا الأمير على توليه الأكفاء لهذا المنصب المهم.

لقد ترك أمراء الدولة الأموية قضاتهم يحكمون بما يرون أنه الحق، لا يخافون في الله لومة لائم، ولا يحابون صاحب سلطان ولا سلطة، ولذلك أفاض المترجمون في مدح هؤلاء القضاة، ووصفوهم بعدة أوصاف، يقول عياض عن القاضـــــي الفرج بن كـــــنانة بأنه:"صلب القناة في حكومته، يعطي طوابعه في كل أحد من قرابة السلطان ووزرائه، فلا يرد له طابع".

وكان القاضي ابن أبي عيسى، صارماً في تنفيذ الحقوق، والكشف عن أحوال الشهود، والصدع بالحق في السر والجهر، ولم يداهن ذا قدر ولا أغضى لأحد من أصحاب السلطان عن هنة.

كما ألزم حكام بني أمية في الأندلس قضاتهم بالحكم بمذهب مالك، فكان القضاة من غير المالكية إذا جلسوا للحكم بين الناس حكموا بمذهب مالك وما عليه أصحابه، وقد أدى ذلك لانتشار المذهب المالكي بين عامة الناس، حتى أصبح عرفاً يتميز به أهل الأندلس عن غيرهم من أقاليم العالم الإسلامي.

ومن خلال ما سبق يتبين أن القضاء في عهد بني أمية كان مستقلاً، وإذا كنا نعلم أن الحاكم الأموي هو الذي يعين القاضي، ولكن بمجرد التعيين يكون مستقلاً بنفسه، ويصبح الأمير عاجزاً عن توجيهه في أحكامه أي وجهة يريدها، ولو تعلق الأمر به أو بأحد أمراء الأسرة أو بأحد حواشي القصر، ولم يكن له بداً من الإذعان لحكمه وقضائه.

ونظراً لطبيعة منصب القضاء في كونه يمثل الحق والانتصار لصاحبه، كانت الأحكام التي يصدرها القضاة وفق مذهب الإمام مالك تحظى بالقبول والتأييد من قبل المتخاصمين والسلطة الحاكمة، بالإضافة إلى أن القضاة الذين يمثلون هذا المذهب أصبحوا محط أنظار عامة الناس، وتأييد السلطة الحاكمة لهم تضفي على هذا المذهب وأتباعه أهمية كبيرة، وتجعل منهم أعلاماًتكتسب من خلالهم شرعيتها، وتحقق بهم وحدة البلاد الفكرية.

٢-خطة الرد وخطة المظالم:

انفرد المغرب والأندلس بخطة الرد، فقد ورد ذكر هذه الخطة في تراجم رجالات الأندلس ولم يظهر لأحد

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

ممن تكلموا عنها حدود اختصاصها ولا دائرة نفوذه . ولقد أورد ابن سهل في نوازله خطة الرد ضمن الخطط الست التي تخول لصاحبها سلطة إصدار الأحكام، وفَصَل هذه الخطة عن خطة المظالم فيقول: "واعلم أن الحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط ... وصاحب مظالم وصاحب رد".ويشرح ابن سهل مهمة عمل صاحب الرد فيقول:"وإنما يحكم صاحب الرد بما استرابه القضاة وردوه عن أنفسهم، هكذا سمعته من بعض من أدركته".

ويقول النباهي عن خطة الرد:"ويسمى صاحب رد بما رد عليه من الأحكام... وإنما يحكم صاحب الرد فيما استرابه الحكام، وردوه عن أنفسهم"

ونحن هنا أمام أمرين اثنين هل خطة الرد منفصلة عن خطة المظالم، أو هما اسمين لخطة واحدة، وبالنظر إلى ما سبق مما أورده ابن سهل، والنباهي الذي يبدو أن ينقل عن ابن سهل، يتضح أن خطة الرد منفصلة عن خطة المظالم، وأن عمل صاحب الرد محصور في إصدار الأحكام بالقضايا التي رفض القضاة الحكم فيها، وهذا ما يؤيده بعض الباحثين.إلا أن بعض الباحثين كحسين مؤنس يجمع بين خطة الرد وخطة المظالم فيعرفها : بإدارة الشكاوي، وتختص بالنظر فيما يرد إلى مركز الدولة من شكاوي الناس، والعمل على إنصافهم، ورد المظالم عنهم، ولهذا تسمى خطة الرد، أو رد المظالم، وهي ليست وظيفة قاضي القضاة.

ويوافقه الكبيسي فيقول: أسندت خطة الرد أو المظالم إلى الفقهاء والعلماء في أيام الدولة الأموية في الأندلس، واستعمل الأندلسيون اصطلاح (الرد) للتعبير عن مؤسسة المظالم في البداية، ثم غلب اسم المظالم على هذه الخطة في القرن الرابع الهجري. ويعلق على ما أورده ابن سهل والنباهي فيقول: "ويتضح أن صاحب الرد لا يتلقى الشكاوى مباشرة من الجمهور، وإن الحكام كانوا يحيلون إلى صاحب الرد كل قضية يخشون النظر فيها، وهذه القضايا على الأغلب الشكاوى التي يرفعها الناس على الخاصة والولاة وكبار الموظفين، وهذا عين ما يعرف بالمظالم، وعلى هذا الأساس فإن اختصاص صاحب الرد هو النظر في المظالم".

وخلاف النصين الذين أوردهما ابن سهل والنباهي عن خطة الرد لا تزودنا المصادر حسب علمنا عن ماهية عمل صاحب الرد، أو بعض القضايا التي باشروها وأصدروا فيها أحكاماً، ومن هنا فإني أرجح أن عمل صاحب الرد هو نفسه عمل صاحب المظالم وقد استندت في ترجيحي هذا إلى قيام الخليفة المستنصر بإرسال صاحب الرد عبدالملك بن منذر البلوطي إلى مدن الكور الغربية، لمطالعة الرعايا والتعرف على أحوالهم ومدى رضاهم عن عمال الخلافة، وعن سير العمال فيها، وفي مرة أخرى أُرسل هذا القاضي إلى مدينة الفرج ليتعرف على حقيقة ما رفعه أهلها على قائدها، فينصفهم منه. ولا شك أن هذا هو عين عمل صاحب المظالم.

أما المظالم فيقول ابن خلدون في تعريفها:"وهي وظيفة ممتزجة من سطوة السلطة ونصفه القضاء، وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة، تقمع الظالم من الخصمين، ويزجر المعتدي، وكان يمضي ما عجز القضاة أو غيرهم عن إمضائه، ويكون نظره في البينات والتعزير، واعتماد الأمارات والقرائن، وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق، وحمل الخصمين على الصلح، واستحلاف الشهود، وذلك أوسع من نظر القاضي"،

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

ولم يعين الحكام الأمويون في الأندلس على خطة الرد أو المظالم أحداً في البداية، إنما كانوا يتولونها بأنفسهم جرياً على عادة الحكام في العالم الإسلامي بجعل هذه الخطة من اختصاصهم، إلا أنهم لم يستغنوا عن الفقهاء في ذلك، حيث أُسند إلى بعضهم مهمة رفع كتب المظالم إلى السلطان، كموسى بن أحمد الوتد الذي تصرف في دفع كتب المظالم الحاجب المنصور بن أبي عامر، وكان هذا الفقيه مالكي المذهب درس على يد عدد من فقهاء المالكية.

وكان الأمير عبدالله بن محمد (٢٧٥-٣٠٠هـ) هو أول أمير أموي أسند هذه الخطة لفقهاء عصره، فقد عين الفقيه المالكي موسى بن محمد بن زياد على خطة الرد.

ولمّا تولى الخليفة الأموي عبدالرحمن الناصر الإمارة في الفترة مابين(٣٠٠-٣٥٠هـ) عين الفقيه أحمد بن محمد بن حدير على أحكام المظالم، فكان صلباً في أحكامه، مهيباً في الحق.

ولما تولى الحكم المستنصر خلافة الدولة الأموية عين الفقيه المالكي محمد بن تلميخ التميمي على خطة الرد، وكان هذا الفقيه يحظى بمنزلة رفيعة عند الخليفة، كما أنه أحد المقربين لديه، وكذلك الفقيه محمد بن إسحاق بن منذر بن السليم المالكي المعروف الذي ولاه الحكم المستنصر خطة الرد، ثم ولاه بعد ذلك قضاء قرطبة.

ومن المهام التي كان الخليفة الحكم المستنصر يوكلها إلى أصحاب المظالم إرسالهم لتفقد أحوال المدن والفصل فيما يرد إليه من شكاوى الناس على ولاة الأقاليم، فقد أرسل صاحب مظالمه الفقيه المالكي عبدالرحمن بن موسى بن حدير إلى إشبيلية لما شكى أهلها ما يواجهونه من حيف الوالي عليهم، فأوقف الوالي وامتحنه فيما نسبوه إليه من مظالمهم، وانتصر لهم منه ومن حاشيته وخدمه. ولا شك في أن إرسال أصحاب المظالم خصوصاً المالكية منهم لتفقد أحوال المدن والفصل في شكاوى الناس يكسبهم مكانة في المجتمع، ويساهم في نشر العدل في البلاد، ومما لا شك فيه أنه يخدم قضية الوحدة الفكرية بالنظر إلى أن أصحاب تلك المبادرات يمثلون اتجاهاً مذهبياً واحداً.

وتداولت عائلة ابن هرثمة المالكية منصب قاضي المظالم بقرطبة، واختارهم الحاجب بن أبي عامر وابنه من بعده واحداً بعد الآخر لتولي هذا المنصب، حيث كانت البداية بوالدهم أبو بكر عبدالله بن هرثمة والذي كان مقرباً من ابن أبي عامر، وله مكانة خاصة عنده، فقد ولاه خطة الرد، وبعد وفاته عين ابنه أحمد بن عبدالله بن هرثمة مكانه، وكان هذا الفقيه مالكياً مشهوراً، وقد تدرج في المناصب حتى وصل إلى قاضي الجماعة في قرطبة.

ومن أشهر قضاة المظالم أيضاً القاضي المالكي عبدالرحمن بن فطيس الذي تقلد خطة المظالم بعهد المنصور بن أبي عامر، فكانت أحكامه شداداً، وعزائمه نافذة، وله على الظالمين سَوْرة، وقد تقلد بعد المظالم القضاء والوزارة والشورى.

واستمراراً للثقة التي وضعها الحاجب ابن أبي عامر في عائلة ابن هرثمة، ولّى ابنه عبدالملك بن المنصور

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

بن أبي عامر الفقيه محمد بن عبدالله بن هرتمة بن ذكوان أحكام المظالم بقرطبة، فكان محموداً في أحكامه، حسن السيرة فيها. ولا شك أن تعيين أسرة مكونة من أب وابنيه جميعهم على مذهب مالك في منصب واحد، دليل على تمكين أمراء البيت الأموي للمذهب المالكي، ومحاولة تجنب المجازفة في التغيير مراعاة لاختيار الأصلح المجرَّب، والذي يساعد في تحقيق الوحدة الفكرية للأندلس، وحصرها في مذهب واحد بعيداً عن إزعاج التنافس المذهبي الذي قد ينعكس بشكل مباشر على الجانب السياسي.

وفي أيام الفتنة التي وقعت في أواخر عهد الدولة الأموية في الأندلس، تولى عدداً من المالكية قضاء المظالم، منهم محمد بن علي بن هشام الأنصاري، فكان حازماً في الحكم، شديداً على أهل الاستطالة.

وعُين أيضاً كبير مفتي المالكية في قرطبة في تلك الفترة، عبدالله بن سعيد الأموي على خطة المظالم، كما أسند إليه عدداً من الخطط الأخرى.

وتولى القاضي المالكي ومؤلف كتاب "الموعب في تفسير موطأ مالك" يونس بن عبدالله بن مغيث عدداً من الخطط، منها القضاء والرد والشورى والصلاة، واستمر على بعض هذه الخطط حتى بعد سقوط الدولة الأموية في الأندلس.

ولا شك أن تولية فقهاء المالكية هذا الكم الكبير من الخطط في وقت واحد يؤدي إلى تعميق حضورهم في المجتمع، كما يؤدي إلى تأصيل الاتجاه الواحد في الفكر، مما يعزز من وحدة الأندلس الفكرية في عهد بني أمية.

٣-ولاية السوق: (الحسبة):

الحسبة: هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله، وهي واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم ، وصاحب السوق هو الوالي عليها، وكان يعرف بصاحب الحسبة، لأن أكثر نظره إنما يجري في الأسواق، من غش وخديعة، وتفقد مكيال وميزان، وشبه ذلك، ومن الشروط التي يجب توفرها فيمن يتولاها: أن يكون حراً عدلاً، ذا رأي وصرامة، وعلم بالمنكرات الظاهرة.

من أشهر ولاة السوق بالأندلس العباس بن قرعوس، كان والياً على السوق أيام الأمير هشام بن عبدالرحمن، وعلى ما يبدو أيضاً أول أيام الأمير الحكم بن هشام، وكان رجلاً شديداً، يضرب المخالف ضرباً مبرحاً، ويشتد على أهل الريبة، وحدث أن خرج يوماً من المسجد الجامع فشاهد مع أحد رسل الأمير شراباً، فأخذه وأمر بكسره وإهراقه، وضرب الرسول ضرباً شديداً، فلما علم مرافق الأمير وكان هو الذي بعث بالرسول، قال للأمير: لقد ذهب ملكنا وغلبنا على أمرنا، فقال له الأمير: ما بالك، فأخبره الخبر، فقال له الأمير: هذا قوة لملكنا! ألا استتر رسولك.

ولما سأل ابنه قرعوس بن العباس بن قرعوس الإمام مالك عن فعل والده وقسوته مع أصحاب المنكرات، قال مالك: إن كان فعل ذلك غضبا لله وذباً عن محارمه، فأرجو أن يكون خفيفاً.

ولما حدثت مجاعة شديدة في أيام الأمير محمد بن عبدالرحمن بن الحكم، وكثر فيها التطاول من الفسدة،

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

وتضرر العامة، وكثرت الشكوى منهم، وكثر استشارة الحكام له في الصلب والقطع وما أشبهه، ولّى السوق الفقيه المالكي إبراهيم بن حسين بن عاصم، وأمره بالاجتهاد، وأذن له: بالتنفيذ في القطع والصلب بلا أمر منه ولا استئذان، فكان إبراهيم يجلس في مجلس نظره في السوق، فإذا أُوتي بالفاسد، قال له: اكتب وصيتك، ودعا له بشيوخ، فأشهدهم على ما يوصي به، ثم قتله وصلبه، فكان بين يديه من المصلوبين عدد عظيم.

وقد لا يجد بعض ولاة السوق قبولاً لهم عند عامة الناس، إذ أن الأمير عبدالله بن محمد لما عزل والي السوق عبدالله بن الأصبغ، وعين بدلاً منه أيوب بن سليمان، لم يستمر طويلاً، إذ كرهه الناس فعزل عن هذه الخطة.

وقد أعجب الخليفة عبدالرحمن الناصر بالفقيه يحيى بن عبدالله المرادي فولاه السوق بالإضافة إلى الشرطة والسكة ، ثم عين أخاه يونس بن عبدالله على خطة السوق أيضاً في قرطبة سنة ٣٣٥هـ.

وتميز والي السوق إسماعيل بن بدر بن إسماعيل في ولايته آخر عهد الخليفة عبدالرحمن الناصر وأول عهد ابنه الحكم المستنصر، فحمد أمره فيها، ونال شكر الناس لجميل ولايته.

وقد عين الخليفة الحكم المستنصر معلم ابنه هشام، الفقيه المالكي أحمد بن نصر على ولاية السوق، كما استعان به في عدد من الخطط غيرها، وكان الأمير هشام بن الحكم المستنصر قد سمع من هذا الفقيه موطأ الإمام مالك، كما ولّى الحاجب المنصور بن أبي عامر الفقيه المالكي عبدالرحمن بن محمد الرعيني عدداً من الولايات والخطط، ومنها ولاية السوق.

مما سبق يتضح أن أمراء وخلفاء بني أمية هم الذين يباشرون تعيين ولاة السوق وعزلهم، لا يشاركهم في ذلك أحد، وبتتبع اختيارهم لولاة السوق نلاحظ حرصهم على تعيين فقهاء المذهب المالكي، مما يؤكد استمرارهم على اختيار الاتجاه الواحد في الفكر، والذي ينعكس بدوره على توحيد البلاد فكريا ويعزز من وحدته السياسية.

٤-الصلاة:

تقلد بعض الفقهاء في الأندلس وظيفة الصلاة في قرطبة وغيرها بحكم أحقيتهم الدينية، وكان تعيينهم غالباً يتم عن طريق أمراء وخلفاء الدولة الأموية، ومن الملاحظ أن أغلب من تولوا وظيفة الصلاة في المسجد الجامع، ضموا إلى جانب الصلاة والخطبة وظيفة أو وظائف أخرى، كما أن غالبية من يتم تعيينهم قضاة خارج قرطبة، كان يعهد إليهم بالصلاة إلى جانب القضاء. وقد أولى أمراء الدولة الأموية هذا المنصب أهمية كبيرة، لأن من يتولى الصلاة والخطبة يقوم بدور كبير في تأليف قلوب عامة الناس، وعن طريقهم يأخذ الناس كثيراً من الإرشادات والتوجيهات، لذا حرص أمراء الدولة الأموية على اختيار فقهاء المذهب المالكي لهذا المنصب تمكيناً لهم، واستفادة منهم في توجيه الناس لطاعة إمام المسلمين، والمحافظة على وحدة البلاد الفكرية بدعم مذهب مالك وجعله مذهباً رسمياً للدولة.

وقد تقلد الفرج بن كنانة عدة مناصب، فولي القضاء والصلاة زماناً، كما تصرف للأمير الحكم بن هشام في

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

الولايات، كما تولى الفقيه أحمد بن زياد اللخمي القضاء والصلاة بقرطبة .

وبجانب وظيفة الشرطة، عين الأمير عبدالرحمن بن الحكم الفقيه محمد بن خالد الأشج على وظيفة الصلاة.

ونتيجة لمحبة الأمير محمد بن عبدالرحمن للفقيه عمرو بن عبدالله بن لبيب، عينه على القضاء والصلاة، فرفض العرب الصلاة خلفه بحجة أنه من الموالي فعزله الأمير عن الصلاة وعين عبدالله بن الفرج النميري مكانه.

ولما تولى الأمير عبدالله بن محمد الإمارة عين النظر بن سلمة على القضاء والصلاة معاً، فأحسن السياسة وخالق الناس بخلق حسن، وتصرف للأمير عبدالله في أشياء كثيرة تصرفاً كاملاً، ثم لما أراد أن يستوزره عزله عن القضاء والصـــــــلاة، وولاها محمد بن سلمة.

وفي عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر وابنه المظفر عبدالملك، كان القاضي بقرطبة أبو المطرف عبدالرحمن بن محمد بن فطيس قد جمع إلى جانب خطة القضاء، خطة الوزارة والصلاة، وقل ما اجتمع ذلك لقاضي قبله بالأندلس ،كما تولى يونس بن مغيث الخطبة بجامع الزهراء، ثم الصلاة والخطبة بجامع قرطبة، بالإضافة إلى كثير من المناصب الأخرى، ثم تقلد في عهد المعتز بالله هاشم بن محمد المرواني (٤١٨- ٤٢٠هـ) قضاء الجماعة بقرطبة، والصلاة والخطبة سنة ٤١٦هـ.

ويلاحظ أن كل من سبق ذكرهم قد تم اختيارهم بعناية من قبل أمراء الدولة الأموية في الأندلس فجميعهم من فقهاء المالكية، مما يؤكد سيطرة المالكية على أغلب المناصب في الدولة خصوصاً الدينية منها؛ عن طريق تمكين الأمراء لهم، والاستفادة منهم في دعم الوحدة الفكرية للأندلس.

٥-الفتيـا:

يقول ابن خلدون:"وأما الفتيا فللخليفة تصفح أهل العلم والتدريس ورد الفتيا إلى من هو أهل لها وإعانته على ذلك، ومنع من ليس أهل لها وزجره، لأنها من مصالح المسلمين في أديانهم، فتجب عليه مراعاتها لئلا يتعرض لذلك من ليس له بأهل فيضل الناس".

وعند النباهي:"لا يستقضى إلا من يوثق به في عفافه، وصلاحه، وفهمه، وعلمه بالسنة والآثار ووجه الفقه، ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه له، وفقيهاً لا حديث عنده، ولا يفتي إلا من كان هذا وصفه".

وقد برز عدد من المفتين الرسميين الذين دارت عليهم الفتيا في العهد الأموي في الأندلس، منهم عيسى بن دينار الغافقي، الذي كانت تدور عليه فتيا الأندلس في عهد الأمير الحكم بن هشام، لا يتقدمه في وقته أحد، وكان يسمى فقيه الأندلس لمكانته وعلمه، ونظراً لهذه المكانة العظيمة التي كان يتسنمها هذا الفقيه ، تم العفو عنه من الاتهام الذي ناله بسبب هيج الربض، كما تولى إلى جانب ذلك قضاء طليطلة، والشورى بقرطبة، وكانت له بها رئاسة، وينسب إليه وإلى الفقيه يحيى بن يحيى الليثي نشر مذهب مالك في الأندلس.

وفي عهد الأمير عبدالرحمن بن الحكم انتقلت الفتيا في الأندلس بعد الفقيه المالكي عيسى بن دينار إلى الفقيه

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

المالكي الآخر يحيى بن يحيى الليثي، والذي انتهت إليه الرئاسة في العلم بالأندلس، فقد دارت الفتوى عليه فيها حتى وفاته، ثم اختار الأمير عبدالرحمن بن الحكم بعده الفقيه المالكي عبد الملك بن حبيب، والذي كان من ضمن الفقهاء المشاورين في عهده، وانتهت إليه الرئاسة في الأندلس بعد وفاة الفيه يحيى بن يحيى.

ورغم أن الأمير محمد بن عبدالرحمن لم يُعين الفقيه الشافعي قاسم بن سيار مفتياً للأندلس في أيامه، خاصة أنه كان من المقربين لديه، إلا أن هذا الفقيه كان ملتزماً بالفتوى على مذهب الإمام مالك حينما يسأل عن مسألة من المسائل، معللاً ذلك بأن مذهب البلد هو المذهب المالكي وهو الذي عليه الفتيا.

وانتقلت الأندلس من الاعتماد على فقيه واحد تؤخذ منه الفتوى، إلى عدة فقهاء وصل عددهم في عهد الأمير عبدالله بن محمد إلى أكثر من عشرة فقهاء، من أشهرهم عبدالله بن يحيى بن يحيى وقاسم بن محمد بن قاسم.

ونظراً لسعة علم الفقيه المالكي حباشة بن حسن اليحصبي، فقد كان فقيهاً بالمسائل، حافظاً للاختلاف، عالماً بالسنن والآثار، دعاه الخليفة الأموي الحكم المستنصر للجلوس للفتيا، وأن تجرى عليه جراية من عند الخليفة، ويتوسع له في الإنزال، فلم يوافق على ذلك.

ونتيجة لاهتمام الخليفة الحكم المستنصر بالفتيا، طلب من الفقيه والمؤرخ المعروف محمد بن الحارث الخشني تأليف كتاب له يختص بالفتيا، فألف له كتاباً سمـــــاه كتاب الفتيا، وفي الفترة التي تولى فيها الحاجب المنصور بن أبي عامر قيادة الدولة الأموية بالأندلس، تم تقديم الفقيه الحسن بن حيّ التجيبي لمنصب الفتيا، وأصبح صدراً في المفتين بقرطبة، كما تولى الفقيه المالكي عبدالله بن سعيد الأموي منصب كبير المفتين بقرطبة في أواخر عهد الدولة الأموية بالأندلس، وحاز فيها الرئاسة والشورى، والفتيا والقضاء، والوزارة.

ولا شك أن تركيز أمراء الدولة الأموية في الأندلس على تعيين علماء المالكية مفتين رسميين، وترقية بعضهم إلى درجة رياسة البلد في العلم والإفتاء، وإسناد العديد من الخطط لبعضهم، أثر كبير في ترسيخ مذهب مالك في الأندلس والتمكين للمالكية، مما يؤدي إلى دعم وحدة الأندلس الفكرية وحصرها في مذهب واحد، منعاً للتشتت المذهبي الذي لا يخدم الوحدة السياسية بأي حال من الأحوال.

٦-الشرطة:

استعان أمراء وخلفاء الدولة الأموية بالفقهاء لتولي خطة الشرطة، والتي كان يسمى صاحبها في الأندلس بصاحب الشرطة، كما قسم الأمويين منصب الشرطة إلى ثلاثة أقسام الشرطة الصغرى والشرطة الوسطى والشرطة الكبرى، أما ابن خلدون فإنه يقسمها إلى قسمين: الشرطة الصغرى والشرطة الكبرى، وربما كانت أغلب جلسات الحُكْم بالنسبة لصاحب الشرطة الصغرى تتم في المسجد في حين نصب لصاحب الشرطة الكبرى كرسي بباب دار السلطان، ورجال يتبوؤن المقاعد بين يديه، فلا يبرحون عنها إلا بإذنه، ومن الملاحظ أن هذا المنصب كان حصراً على الأكابر من رجال الدولة، وكان من يتولاها مرشحاً للحجابة والوزارة.

ولم نعثر في كتب التراجم إلا على فقيه واحد تولى منصب الشرطة الكبرى أو العليا، وكان ذلك في أيام

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

الأمير عبدالله بن محمد، فقد عهد إلى الفقيه موسى بن محمد الجذامي بمنصب الشرطة والرد ثم نقله إلى الشرطة العليا ثم القضاء، ولا تطلعنا المصادر بنوع الأحكام التي أصدرها خلال فترة توليه هذا المنصب، الذي يبدو أنه تولاه لفترة قصيرة ؛ لأنه نقل إلى منصب القضاء ثم الوزارة.

ونظراً لأهمية منصب الشرطة أعطى الأمير والخليفة لمتوليها صلاحيات واسعة، تصل في بعض الأحيان إلى القتل والصلب، كما تم منحهم رواتب مجزية تقديراً لعملهم.

وكان تعيين الأمراء والخلفاء للفقهاء يختص بالشرطة الصغرى، التي كان مهمتها خاصة بالعامة من الناس، وكان أول من وليها بالأندلس الفقيه حارث بن أبي سعد سابق بعهد من الأمير الحكم بن هشام، واستمر والياً عليها حتى وفاة الحكم، وتولي ابنه عبدالرحمن الإمارة فأقره أيضاً عليها حتى وفاته سنة ٢٢٠هـ، ثم عين من بعده ابنه محمد بن حارث بن أبي سعد على نفس المنصب، ولما توفي الأمير عبدالرحمن بن الحكم أقره الأمير محمد بن عبدالرحمن عليها حتى وفاته سنة ٢٦٠هـ.

وبجانب صاحب الشرطة محمد بن حارث، ولّى الأمير محمد بن عبدالرحمن ثلاثة من الفقهاء على خطة الشرطة خلال فترة إمارته، هم إبراهيم بن حسين بن خالد، ومسرور المعلم، وإبراهيم بن حسين بن عاصم الذي ولي ولاية السوق أيضاً إلى جانب أحكام الشرطة.

كما استعان الأمير عبدالله بن محمد بفقيهين لخطة الشرطة الصغرى خلال ولايته، ومثله أيضاً الخليفة عبدالرحمن الناصر وكان الناصر قد استحدث في عهده منصب الشرطة الوسطى في الأندلس ولم يكن هذا المنصب معروفاً في الأندلس قبله، وهي بين الشرطتين العليا والصغرى، فكان أول من رسمها وثلث عددها، فتعرَّفت في دولته واستمرت بعده، وترتب رزقها وسطاً بين رزقي العليا والصغرى وخلال فترة حكم الخليفة الثاني للدولة الأموية في الأندلس الحكم المستنصر استعان بعدد كبير من الفقهاء لتولي منصب الشرطة الصغرى، ومما لا شك فيه أن غالبية هؤلاء كانوا من فقهاء وعلماء المالكية.

ومن أشهر من تولى خطة الشرطة أثناء وجود الحاجب المنصور بن أبي عامر على رأس الإدارة في الدولة الأموية، الفقيه إبراهيم بن محمد الشرقي، فقد عهد إليه المنصور بن أبي عامر بخطة الشرطة، بالإضافة إلى الخطابة، وعليه نال الرياسة في تلك الفترة.

إن اختيار أمراء بني أمية في الأندلس للفقهاء خصوصاً المالكية منهم لمنصب الشرطة، يرتبط بشكل كبير بعلاقة صاحب الشرطة في إصدار الأحكام على المخالفين مباشرة في بعض القضايا التي تتطلب سرعة البت فيها، ولثقة الأمويين بفقهاء المالكية مُنح كثيرٌ منهم هذا المنصب، وأطلقت يد بعضهم في حرية إصدار الأحكام على المخالفين بدون استشارة أو رجوع للأمير، كما أسند إلى بعضهم خطط أخرى مع منصب الشرطة خصوصاً ولاية السوق، ولا شك أن الفقهاء أثبتوا مقدرتهم العالية في إدارة هذا المنصب، كما أن منحهم كثيراً من الصلاحيات والتي وصلت إلى حد القتل، أعطت هذا المنصب قوة أكبر، وأدت إلى المحافظة على الأمن واستتابه، مما عزز من وحدة الأندلس السياسية والفكرية في آن واحد.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

٧-الوزارة:

تقلد بعض فقهاء الدولة الأموية في الأندلس الوزارة، وهو منصب يهتم بمؤازرة ومعاونة الأمير أو الخليفة، وتحمل بعض الأعباء والثقل عنه في عدة أمور، يقول ابن حيان في الأمير عبدالرحمن بن الحكم:"وهو أول من رتب اختلاف الوزراء إلى قصر الخلافة كل يوم، والتكلم معهم فيما يحبه من أمور المملكة، والتماس آرائهم فيها، وخزاناً جماعة، وهو الذي اتخذ لهم بقصره بيتاً حسناً مرسوماً باجتماعهم وجلوسهم، جرى عليه العمل إلى اليوم، اسمه بيت الوزارة، يستدعيهم منه إلى مجلسه، أو من يخصه منهم إذا شاء، فيفيض معهم فيما يبدو من الأمر والنهي، والولاية والعزل، أو يخرج رقَّاصه ورسائله بأمره ونهيه إليهم، أو إلى من شاء منهم إذا لم ينشط لإيصالهم إليه، فيعلمون في ذلك بما يرسمه، على مثل يجري عليه أمرهم من الخلفاء من ولده إلى اليوم"

ويقول ابن خلـدون:"وأما دولة بني أمية في الأندلس، فأبقوا اسم الوزير في مدلوله أول الدولة، ثم قسموا خطته أصنافاً، وأفردوا لكل صنف وزيراً، فجعلوا لحسبان المال وزيراً، وللترسل وزيراً، وللنظر في حوائج المتظلمين وزيراً، وللنظر في أحوال أهل الثغور وزيراً".

ومن أشهر الفقهاء الذين تولوا منصب الوزارة في الدولة الأموية، الفقيه عبدالرحمن بن أبي هند الأصبحي، الذي كان يسميه مالك حكيم أهل الأندلس، حيث يذكر ابن حيان أنه تولى الوزارة لعدد من أمراء بني أمية، والذي يظهر أنه كان وزيراً في عهد الأميرين هشام بن عبدالرحمن والحكم بن هشام، باعتبار تاريخ وفاته الذي كان قريباً من سنة ٢٠٠هـ.ولا شك أن تولية فقيه مالكي مقرب من الإمام مالك منصب الوزارة له أثر كبير في رفع شأن المالكية في تلك الفترة، لكونه يمثل الدولة، وبالتالي فقراراته التي سيصدرها ستشمل كافة البلاد مما يقوي من نفوذ المالكية، ويعزز من تواجدهم، ويقبل الناس عليه باعتبار اهتمام السلطة الحاكمة بشكل خاص بهذا المذهب.

واستمراراً لتبوأ الفقهاء المالكية أهم المناصب إبان الحكم الأموي، برز في عهد الأمير عبدالله بن محمد اثنان من الفقهاء الذين تدرجوا في المناصب حتى وصلوا إلى منصب الوزارة، أولهم موسى بن محمد بن زياد الجذامي الشذوني الذي تصرف للأمير عبدالله في خطط كثيرة منها الكتابة والشرطة والرد والشرطة العليا والقضاء ثم الوزارة، ولا يمكن لأحد أن يصل إلى هذا الكم الهائل من المناصب إلا بعد أن يحصل على ثقة الأمير، ويكون مؤهلاً لذلك.والفقيه الثاني هو النضر بن سلمة الذي كان قاضياً للأمير عبدالله بن محمد فعزله عن القضاء وولاه الوزارة، كما تولى الفقيه المالكي عبيد الله بن يحيى بن إدريس الشرطة والوزارة في عهد الخليفة الناصر، ومما يؤثر عنه أنه كان متواضعاً ما زادته الخطط الرفيعة التي تولاها إلا تواضعاً وفضلاً.

ونظراً لمكانة الفقيه المالكي عبدالله بن عبدالرحمن الزجالي عند الخليفة الحكم المستنصر منحه منصب الوزارة، فلم يزده ذلك إلا إعراضاً عن الدنيا، ويقال أن قدميه تتفطر من طول صلاته وقيامه، واستمر على خطة الوزارة حتى وفاته سنة ٣٧٥هـ.

وفي عهد الخليفة المؤيد بالله هشام بن الحكم وحاجبه المنصور بن أبي عامر، عين العديد من الفقهاء على

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

خطة الوزارة، ومن أبرزهم القاضي المالكي عبدالرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس، الذي تدرج في عدة مناصب، فتولى أحكام المظالم والصلاة والخطبة، بالإضافة إلى منصب القضاء، وشارك الوزراء في الرأي، ثم عينه الحاجب المنصور بن أبي عامر على خطة الوزارة، واستمر وزيراً إلى أيام المظفر عبد الملك بن أبي عامر، وفي أواخر العهد الأموي حاز الفقيه المالكي عبدالله بن سعيد بن عبدالله الأموي على الرئاسة بقرطبة، وتولى الشورى والفتيا والقضاء والرد ثم عين على خطة الوزارة .

ومما يلاحظ أن الفقهاء الذين تم تعيينهم على خطة الوزارة أغلبهم من فقهاء المالكية، ولم يتم تعيين أغلبهم إلا بعد اختبار وتمحيص بعد مرورهم بالعديد من المناصب ونجاحهم فيها، ومع ذلك لم يستطع أيٌ منهم أن يصل للمنصب الأعلى في الوزارة، وهو الوزير الأول أو الحاجب المباشر للأمير أو الخليفة، بل إن بعضهم تولى هذه الخطة تشريفاً لا تكليفاً.

٨-الولايات:

ومن المناصب الإدارية التي أسندت إلى بعض الفقهاء منصب الولاية والأمانة على البلدان، فقد كان القاضي المالكي في عهد الأمير الحكم بن هشام، الفرج بن كنانة يتصرف للسلطان في الولايات، فقد ولاه الأمير الحكم على سرقسطة، وكان ينتمي إليها، فلحق الفرج بالثغر، وتولاه مدة من الزمن، واستطاع خلال هذه الفترة أن يحل كثيراً من الإشكالات التي كانت تقع في هذا الثغر البعيد عن مركز الخلافة في قرطبة وكانت المراسلات والكتب لا تتوقف بينه وبين الأمير الحكم بن هشام، وقد عبر الأمير الحكم بن هشام للفقيه الفرج عن مدى إعجابه بالأعمال التي قام بها، وحله للمشاكل المتكررة هناك، حيث قال:"ولقد أصبت رأيك فيما جمعت، من كلمة الفريقين، وأصلحت من أمرهم، وقد عرفنا حسن رأيك، وصواب سياستك"، كما شارك في كثير من الغزوات ضد النصارى في الثغر، ومما لا شك فيه أن العمل الذي قام به الفرج بن كنانة يعزز من مكانة الفقهاء في الأندلس، ويبين مدى قدرتهم على الإبداع في العمل الإداري، وربما أن ما حققه الفقيه الفرج بن كنانة خلال إمارته على سرقسطة، دفع حكام بني أمية للثقة بالفقهاء خصوصاً المالكية منهم، والعهد لهم بكثير من المناصب المختلفة، والتي أنتجت تمكيناً للمالكية، ورسوخاً في وحدة الأندلس الفكرية.

ولما ولّى الخليفة عبدالرحمن الناصر القاضي المالكي محمد بن عبدالله بن أبي عيسى قضاء إلبيرة، قلده مع القضاء أمانة الكورة والنظر في عمالها، فكانوا لا يقدمون ولا يؤخرون عن أمره، ولا يظلم أحد إلا كان معه، وكان الخليفة قد أوكل له أمور كثيرة، من تصريف في مهمات أموره، وإخراجه في السفارات إلى كبار الأمراء، والأمانات إلى الثغور والأطراف للإشراف عليها، وللإعلام بمصالحها، ولبنيان حصونها، وترتيب مغازيها، وإدخال جيوشها إلى بلد الحرب، وكان هو المبعوث والسفير الأول للخليفة عبدالرحمن الناصر، وكُلِفَ بمهمات سياسية وعسكرية، وفي ذلك يقول النباهي:"وكان الخليفة لا يخليه مع قيامه له بالقضاء، من تصريفه في مهمات أموره، وإخراجه في السفارات إلى كبار الأمراء، والأمانات إلى الثغور والأطراف للإشراف عليها، وللإعلام بمصالحها، والبنيان لحصونها، وترتيب مغازيها، وإدخال جيوشها إلى بلد الحرب"، كما أوكل الخليفة الناصر

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

لهذا الفقيه بناء مدينة سالم بالثغر الأوسط، وبعث معه غلاماً يُقال له غالب، وأصبح مبعوثاً للأمير إلى العدوة المغربية لأجل مواجهة الخطر العبيدي الشيعي، فكان يحكم السفارة ويحسن التدبير.

كما فُوض الفقيه أحمد بن عبدالله بن ذكوان القاضي بقرطبة زمن الحاجب المنصور بن أبي عامر، على تدبير أمور الملك وسائر الشأن، وكان شديد النصح لابن عامر، لم يتخلف عن أي غزوة من غزواته.

ومع أن كثيراً من المناصب التي سبق ذكرها كانت متداخلة بشكل كبير، إلا أن تولية فقهاء المالكية مثل هذه المناصب الخطيرة، والعهد لهم بأمور كثيرة كالسفارات والأمانات والثغور والمغازي، أكبر دليل على نيلهم الثقة الكاملة لدى حكام بني أمية، والذين كانوا بدورهم يدفعون باتجاه التمكين لهم، وتأصيل الإتجاه الفكري الواحد في الأندلس. وبهذا نستطيع القول إن فقهاء المالكية نجحوا في مهامهم التي أسندت إليهم، وحازوا ثقة أمراء البيت الأموي وعامة الناس، بدليل استمرار الاعتماد عليهم، واستفاد منهم أمراء البيت الأموي في تعزيز التفاعل السياسي والاجتماعي بينهم وبين المجتمع الأندلسي، عن طريق هؤلاء الذين يحظون بثقة غالبية الشعب.

لقد رحب أمراء بني أمية بمذهب مالك واعتمدوه كمذهب رسمي للدولة، فتوحدت جهة الإفتاء، وأفرزت وحدة مذهبية تعتمد على الفتوى الواحدة المستقاة من فقهاء معروفي العلم والتوجه، كما تم تمكين فقهاء المذهب المالكي من نشر علمهم بين الناس، فانقاد الناس لهم ووثقوا بهم، فحاز فقهاء المالكية ثقة أمراء بني أمية، فشاوروهم واستعانوا بهم في مهمات كثيرة، وتقبلوا منهم النصائح والتوجيهات الدينية، وكان من نتائج ذلك قيام فقهاء المالكية بدورهم المرجو منهم في حث الناس على السمع والطاعة للأمراء، وكانت مجالس العلم من الأماكن التي يرفع فيها الدعاء للحاكم بالتسديد وحسن التدبير والتوفيق، وكان تسليم جميع الشؤون الدينية لفقهاء المالكية إيماناً منهم بأهمية دور هؤلاء في ترسيخ الوحدة الفكرية، والمحافظة على الشكل الديني للدولة، وثقتهم بأن هؤلاء العلماء سيؤدون دوراً مهماً في حث الناس على الطاعة، والالتفاف نحو حكامهم في وجه جميع التوجهات المخالفة، ونتيجة لذلك زادت أعداد من ينتمون لهذا المذهب من طلاب العلم ووصلت إلى أرقام كبيرة، وأسند إلى عدد منهم أمورٌ كثيرة خارج تخصصاتهم الدينية كالسفارات ومطالعة الثغور والإصلاح بين الثوار وتفقد الجيوش وبناء الحصون، مما يعكس حجم الثقة المتبادلة بين السلطة السياسية وفقهاء المذهب .

ولإدراك الدولة الأموية أهمية السند الشرعي في استمرار وجودهم وقوتهم اعتمدت على الفقهاء والعلماء خصوصاً المالكية منهم في المناصب الرسمية، بقسميها الدينية والإدارية، كالقضاة والمظالم وولاية السوق وأئمة المساجد والإفتاء، والشرطة والوزارة والولايات المختلفة، ووصل الأمر إلى أنهم كانوا يفتشون عن أهل العلم فإذا احتاجوا لرجل منهم لخطة من الخطط استجلبوه إليها، وتكاد تكون المناصب الدينية حكراً على فقهاء المالكية، لأن الأحكام والفتاوى التي تصدر منهم لابد أن تكون وفق هذا المذهب.

ولاشك أن تولية فقهاء وعلماء المالكية هذا الكم الهائل من الخطط سواءً الدينية أو الإدارية يؤدي إلى تعميق حضورهم في المجتمع ، كما يؤدي إلى تأصيل الاتجاه الواحد في الفكر، مما يعزز من وحدة الأندلس الفكرية .

الخـــاتـمـــــة:

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

في نهاية هذه الدراسة تم التوصل إلى عديد النتائج أهمها:

- انتقل المذهب المالكي في أيام الأمير عبدالرحمن بن الحكم إلى دور كبير ورائد، عندما سلم هذا الأمير جميع الشؤون الدينية لفقهاء المالكية، وأصبح الفقيه يحيى بن يحيى هو المستشار الأول للأمير، فلم يخرج الأمير عن رأيه وتوجيهه.

- نظراً لاهتمام أمراء بني أمية بالمذهب المالكي زادت أعداد من ينتمون لهذا المذهب من طلاب العلم، ووصلت إلى أرقام كبيرة في عهد الخليفة عبدالرحمن الناصر.

- بلغ الخليفة الحكم المستنصر مبلغاً كبيراً في تأييد مذهب الإمام مالك ودعمه والالتزام به، من خلال استقبال فقهاء المالكية من جميع الأقطار ثم تقريبهم منه ووصلهم، ومن خلال أحاديثه التي ركز فيها على وجوب التمسك بمذهب مالك والتهديد بمعاقبة كل من يخالفه بالفتوى.

- نظراً لإدراك الدولة الأموية أهمية السند الشرعي في استمرار وجودهم وقوتهم اعتمدت على الفقهاء والعلماء خصوصاً المالكية منهم في المناصب الرسمية، بقسميها الدينية والإدارية، كالقضاة والمظالم وولاية السوق وأئمة المساجد والإفتاء، والشرطة والوزارة والولايات المختلفة، ولاشك أن تولية فقهاء وعلماء المالكية هذا الكم الهائل من الخطط سواءً الدينية أو الإدارية يؤدي إلى تعميق حضورهم في المجتمع، كما يؤدي إلى تأصيل الاتجاه الواحد في الفكر مما يعزز من وحدة الأندلس الفكرية.

- نجح فقهاء المالكية في مهامهم التي أسندت إليهم وحازوا ثقة أمراء البيت الأموي وعامة الناس بدليل استمرار الاعتماد عليهم وحب الناس لهم، وكان من ثمار ذلك تعزيز التفاعل السياسي والاجتماعي بين أمراء البيت الأموي وعامة الناس تحت رعاية هؤلاء الفقهاء.

- نتيجة للعلاقة المتينة التي ربطت علماء الأندلس وفقهاءهم بعامة الناس، زاد احترام السلطة الحاكمة لهم واستعانوا بهم لتوجيه الرأي العام نحو المحافظة على وحدة الدولة وعلاقة الحاكم بالمحكوم.

المصادر والمراجع:

ابن الأبار، م ، (١٩٨٥م) *الحلة السيراء*، *تحقيق حسين مؤنس*، ط٢، القاهرة ،دار المعارف.

ابن بشكوال، خ، (٢٠٠٨م) ، *الصلة، تحقيق جلال الأسيوطي*، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت.

الحميدي، ف، (١٩٩٧م) ، *جذوة المقتبس، تحقيق روحية عبدالرحمن السويفي*، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

الحميري، م، (١٩٨٤م)، *الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس*، ط٢،بيروت، مكتبة لبنان.

ابن حيان، ح، (٢٠٠٣م) *المقتبس، السفر الثاني، تحقيق محمود علي مكي*، ط١، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد الخامس والسبعون شهر (9) 2024
Issue 75, (9) 2024
ISSN: 2617-958X

ابن حيان، ح، (٢٠٠٩م) *المقتبس، السفر الثالث، تحقيق محمود علي مكي*، ط١،الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن حيان، ح، (١٩٧٣م) *المقتبس، تحقيق محمود علي مكي*، بيروت، دار الكتاب العربي.

ابن حيان، ح، (١٩٩٤م) *المقتبس، تحقيق محمود علي مكي*، القاهرة، وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن حيان، ح، (١٩٧٩م) *المقتبس، تحقيق ب. شالميتا وآخرون*، مدريد، المعهد الإسباني العربي للثقافة.

ابن حيان، ح، (١٩٨٣م) *المقتبس، تحقيق عبدالرحمن الحجي*، بيروت، دار الثقافة.

الخشني، م، (١٩٩٤م) *قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، تحقيق السيد عزت العطار الحسني*، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانقي.

خلاف، م، (١٩٩٢م) *تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري*، ط١، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة.

ابن خلدون، ع، (٢٠٠٠م) *مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبدالسلام الشدادي*، ط١، الدار البيضاء، خزانة ابن خلدون.

ابن سهل، ع، (١٩٩٥م) *الإعلام بنوازل الأحكام المعروف بالأحكام الكبرى، تحقيق نورة محمد التويجري*، ط١.

الشرفي، م، (٢٠٠٢م) *علماء الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين دراسة في أوضاعهم الاقتصادية وأثرها على مواقفهم السياسية*، ط١،الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

ابن عذاري، أ، (٢٠٠٩م) *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال و عبدالله محمد علي*، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

عياض، ع، (١٩٩٨م) *ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك، تحقيق محمد سالم هاشم*، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن فرحون، إ، (١٩٩٦م) *الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق مأمون محيي الدين الجنّان*، ط١،بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الفرضي، ع، (٢٠١١م) *تاريخ علماء الأندلس، تحقيق روحية عبدالرحمن السويفي*، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية.

الكبيسي، خ، (٢٠٠٤م) *دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصري الإمارة والخلافة*، ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية.

ISSN: 2617-958X

الماوردي، ع، (١٩٩٠) *الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق خالد عبداللطيف العليمي*، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي.

المقري، أ، (١٩٨٨م) *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس*، بيروت، دار صادر.

النباهي، ع، (١٩٩٥م) *تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق مريم قاسم طويل*، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.